



الإفتتاحية

مبادرات وطنية

على بركة الله وبفضل منه نضع بين أيديكم العدد الثاني من صحيفة «بوابة المشروعات» التي تصدرها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. يأتي هذا العدد الجديد في وقت يعيش فيه الليبيون وضعا اقتصاديا صعبا يتمثل في نقص موارد الدولة الناتج عن شح الإنتاج النفطي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني بشكل رئيسي، إضافة إلى تدهور أسعار النفط عالميا، متزامنا مع نقص السيولة وتفاقم الغلاء، دون أن تستطيع سلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة أن تطرح حلولاً ناجعة تخرج البلاد من هذه الأزمة الاقتصادية.

من هنا يأتي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة التي لوقدر لها أن تنطلق فإنها ستنعش الإقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاع الخاص وليس القطاع العام، وذلك يتطلب بناء منظومات إقتصادية بديلة قادرة على تجاوز تراكمات الماضي ومضاعفات الحاضر الذي نعيشه.

وسط هذه الظروف يؤكد البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال هذا المنبر أنه يسعى جاهدا رغم كل الصعوبات والتحديات المحيطة لطرح مبادرات جديدة للخروج من هذه الأزمة، وتأتي مواد العدد الحالي لتغطي جانبا من تلك المبادرات في هذا السياق، متمثلة في ورشة العمل التي نظمها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بعنوان «الإستراتيجية الوطنية للمشروعات الصغرى والمتوسطة ودعم القطاع الخاص»، تم فيها مناقشة محاور في غاية الأهمية تعددت بين أسس الإستراتيجية وبين التأمين الإئتماني والأسس التشريعية.

نأمل أن تنال المواد إستحسان القراء الأعزاء، وأن تكون إستمرارا لسعي أسرة التحرير للتعريف بنشاطات البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومحاولة إطلاع كل المؤسسات المعنية على مبادرات البرنامج لدعم وتنويع الإقتصاد الوطني لمحاولة إشراكهم في تنفيذها.

أسرة التحرير

البرنامج الوطني ينظم ورشة عمل حول وضع إستراتيجية وطنية لتمويل المشروعات



أحمد امعيتيق نائب رئيس المجلس الرئاسي :



المجلس الرئاسي
سيد عم المشروعات
الصغرى و المتوسطة
وبقوة

المشاركة في قمة سان فرانيسكو 2016 ولاية كاليفورنيا الأمريكية



تفعيل التعاون بين المجلس
البلدي غريان والبرنامج
الوطني للمشروعات الصغرى
والمتوسطة

تفعيل التعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والمجلس البلدي غريان



في إطار تفعيل التعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ومختلف البلديات إنطلقت يوم الأحد الموافق 2016/5/29 ولمدة ثلاثة أيام بقاعة الشهداء بمدينة غريان دورة تدريبية في مجال الريادة و توليد الأفكار للمشاريع، أقيمت بالتعاون مع بلدية غريان، إستهدفت عدد من الرياديين وأصحاب الأفكار من سكان المدينة.

اليوم الأول للدورة خصص للتعريف بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ودور الحاضنات ومراكز الأعمال وأنشطتها، حيث أقيم عرض مرئي بهذا الخصوص بينما قدم الأستاذ عيسى الأمين مدير مركز ذوي الإحتياجات الخاصة في اليوم الثاني والثالث الشرح للمشاركين حول مفاهيم تتعلق بثقافة الريادة والإبداع لدى الشباب.

يذكر أن البرنامج الوطني قد سبق وأن أسس مركز أعمال غريان في المدينة سنة 2013 بالتعاون مع المجلس البلدي غريان وقد حالت الظروف من حينها دون تفعيله.

حفل ختامي لمشروع تطوير الريادة لذوي الإعاقة



أقيم صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/5/25 بقاعة نقابة المعلمين بطرابلس الحفل الختامي لمشروع تطوير الريادة لذوي الإعاقة برعاية المنظمة الوطنية الليبية لتنمية ذوي الإعاقة وبالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (مركز أعمال ذوي الإحتياجات الخاصة) وبإشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

كانت البداية بتلاوة آيات من الذكر الحكيم والنشيد الوطني، وأفتتح السيد رئيس المنظمة الوطنية الليبية لتنمية ذوي الإعاقة بكلمة رحب من خلالها بالضيوف وعرف بمناشط المنظمة وماتقوم به من أعمال للرفع من مستوي هذه الشريحة كما أعطيت الكلمة للسيد مدير مركز ذوي الإحتياجات الخاصة بالبرنامج الوطني الذي أعطي نبذة مختصرة عن فعاليات المشروع وحزمة الدورات التدريبية التي أقيمت بالبرنامج، وحضر الإحتفال مجموعة من ذوي الإعاقة المشاركين في دورة الريادة خلال الشهر الماضي وبعض الضيوف من البرنامج الإنمائي والمنظمة الليبية وكذلك البرنامج الوطني للمشروعات، وأعطيت فرصة للحوار بين الحضور بعد تقديم عرض مرئي لمشروع الريادة، وفي ختام الحفل تم توزيع شهادات للمشاركين.

توقيع مذكرة تفاهم بين البرنامج الوطني وجمعية سيدات الأعمال



على هامش ورشة عمل الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في 2016/5/10 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وجمعية سيدات الأعمال للتنمية والتعاون، وذلك لنشر ثقافة ريادة الأعمال والإبتكار والإبداع لدى فئة سيدات الأعمال والتعاون لتنفيذ أعمال ونشاطات من شأنها إكساب المرأة المهارات والكفاءات اللازمة لتأسيس مشروعات خاصة بها، وفتح آفاق جديدة بما يسهم في إدماجها في سوق العمل.

وتنص المذكرة على أن يتولى الطرفان التنسيق فيما بينهما في تقديم المشورة الفنية لسيدات الأعمال وإعداد دراسات الجدوى لمشاريعهن، وكذلك تنظيم الدورات التدريبية والندوات وورش العمل والمؤتمرات المشتركة. والجدير بالذكر أنه يوجد بالبرنامج الوطني مركز خاص بأعمال المرأة لدعم ورعاية المبادرات والإبداعات النسائية، كما أطلق البرنامج مبادرة خاصة بدعم مشروعات المرأة في سنة 2015 وتم عرضها في عدة محافل دولية.

لجنة رسم السياسات ودعم القرارات تطلع على مخرجات فرق العمل الفنية



خصص الإجتماع الدوري للجنة رسم السياسات ودعم القرارات بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الذي عقد يوم الأحد الموافق 2016 / 6 / 17 للإطلاع على مخرجات فرق العمل الثلاثة التي شكلتها اللجنة حيث تم عرض تقاريرها وعروضها المرئية، والفرق المختصة بمراجعة وتحسين منهج الدورات التدريبية، وتطوير دراسات الجدوى الإقتصادية وكذلك إحتضان المشاريع.

والجدير بالذكر أن لجنة رسم السياسات ودعم القرارات هي لجنة فنية تختص بوضع السياسات والإستراتيجيات لتحسين وتطوير عمل البرنامج بصفة عامة ووضع خطط مستقبلية من أجل تسهيل العمل بين البرنامج الوطني والجهات العامة الأخرى.



البرنامج الوطني ينظم ورشة عمل

الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ودعم القطاع الخاص

دعمها كرافد رئيسي للإقتصاد الوطني.

كما تضمن جدول أعمال ورشة العمل عددا من الموضوعات القيمة بداية من عرض مصرف الجمهورية لتجربته في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة التي قدمها الأستاذ مصباح العكاري رئيس مجلس الإدارة، والتي أكد فيها على أهمية إطلاق إستراتيجية وطنية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والإستفادة من التجارب الدولية، كذلك فقد عرض الدكتور عبدالسلام الدويبي مجموعة من أفضل الممارسات لتمويل مشروعات الصغرى والمتوسطة، وعرض الأستاذ أسامة القطيوي أهمية التأمين الإئتماني والتوجهات المستقبلية التي ينصح أن تتضمنها الإستراتيجية لدعم قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. كما تضمنت ورقة الأستاذ أحمد العشيبى عرضا للجوانب التشريعية لقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة ومدى الحاجة لسن قانون ينظم عملياته، ويؤسس لإنطلاقة جديدة للإقتصاد الوطني. وكذلك قدم بعض الإستشاريين والخبراء مداخلات قيمة حول محاور النقاش وسبل إنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا .

نظم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يوم الثلاثاء الموافق 2016/5/10م ورشة عمل بعنوان الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ودعم القطاع الخاص والتي أقيمت بقاعة الخيمة بفندق المهاري بالعاصمة طرابلس.

ولما لهذه المشروعات الصغرى والمتوسطة من دور كبير في تنمية وتنويع الإقتصاد الوطني والتخفيف من ظاهرة البطالة والرفع من مستوى المعيشة فقد أنعقدت ورشة العمل بهدف طرح أفكار للإرتقاء بصناعة التمويل في ليبيا والإستفادة من الخبرات المحلية في هذا المجال وقد تضمنت الجلسات كلمة للدكتور عبدالناصر أبوزقية المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تناول فيها مستقبل صناعة التمويل في ليبيا ودوره في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ما يعرضه البرنامج من مبادرات ومشاريع لتوسيع إنتشار خدماتها للوصول إلى الفئات المستهدفة القادرة على الإنتاج والريادة والإبتكار وعلى أوسع نطاق ، كما قدم السيد أحمد معيتيق نائب رئيس المجلس الرئاسي كلمة إفتتاحية عبر من خلالها عن أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودور الدولة في

- الإستفادة من التجارب الدولية في التمويل والإقراض والتأمين
- التوسع في نشر الوعي وثقافة المجتمع حول ما تقدمه المشروعات الصغرى والمتوسطة من خدمات تنعكس على رفع المستوى المعيشي والإقتصادي للشريحة المستهدفة عن طريق التوسع في إقامة الفعاليات وورش العمل والندوات في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة .



بعد نقاش ورقات العمل المقدمة في ورشة العمل بإستفاضة، إضافة إلى ماتم في مداخلات المشاركين، ولأهمية توحيد الجهود والإمكانات المبذولة لدعم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

أوصى المشاركون بالورشة ما يلي:

- ضرورة إطلاق إستراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة .
- الدعم الحكومي من خلال وضع رؤية وإستراتيجية وخطط عمل.
- تطوير التشريعات لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تشجيع شركات التأمين على تفعيل دورها في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير البنية التحتية لبرامج التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- التنسيق بين المصارف وشركات التأمين في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة .
- بناء قطاع مالي وطني يخدم المشروعات الصغرى والمتوسطة ويقدم لها مجموعة متكاملة من الخدمات المالية بشكل مستدام ومتواصل للنهوض بالإقتصاد الوطني.

التوصيات المقترحة

أحمد امعيتيق نائب رئيس المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الوطني

المجلس الرئاسي سيدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وبقوة وكذلك البرنامج الوطني كذراع فني مختص



افتتح السيد أحمد امعيتيق ورشة العمل التي أقامها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بعنوان إستراتيجيات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد أدلى لنا بالتصريح التالي :

أعرب عن سعادتي بلقائي معكم في هذه الورشة التي كان برنامجها جيدا ومحاورها في غاية الأهمية.

حيث أن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة مؤسسة تنموية وعمره ليس بالكبير من الناحية الزمنية، لكن يعول عليه في المرحلة القادمة للقيام بدور مهم في الدفع بعجلة التنمية في ليبيا فليديه العديد من حاضنات ومراكز الأعمال في طرابلس وبنغازي وسبها وباقي مناطق ليبيا يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في دعم الإقتصاد الوطني.

وأتمني أن يتم تفعيل كل تلك الحاضنات ومراكز الأعمال لتقوم بالواجبات المناطة بها، حيث أن الكثير من المشروعات المقدمة للبرنامج لم ترى النور لمعوقات ومشاكل تمويلية، رغم أن التمويل موجود فالمصارف الليبية لديها كإحتياطي مالي كبير وتعاني من تضخم في الأموال، وفي نفس الوقت تعاني من قلة إستخدام هذه الأموال وضخها لتمويل هذه المشاريع والتي تؤدي للنفع لكل الليبيين.

ولو كان لهذه المشاريع أن تؤسس على أرض الواقع ويتم تشغيلها لكان إسهامها كبيرا في الناتج الوطني القومي، كما ستوفر فرص عمل للشباب وتخفف من معدلات البطالة كغيرها من البلدان الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال. فالمشاريع الصغرى والمتوسطة ستساعد على تنوع الإقتصاد الوطني، حيث أن ليبيا دخلها معتمد علي النفط إعتادا كليا وتقدر النسبة بحوالي (97% - 98%) من الدخل القومي، مما جعل إقتصاد الدولة يصبح إقتصادا ريعيا غير منتج، وما تستطيع المشاريع الصغرى والمتوسطة القيام به هو زيادة فرص العمل المتاحة، وإقحام أكبر عدد من الأفراد رجالا ونساء شييا وشبابا في برامج فعلية داخل مجتمعهم للعمل على خلق إقتصاد بديل من خلال الرفع من المستوى الإداري والمالي والفني لهم ولمؤسساتهم الصغيرة بالتدريب والتطوير،

سيدعم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وبقوة كذراع فني مختص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وسنقدم مقترحات لمجلس النواب لتعديل بعض القوانين التي تربك هذه المشاريع وخاصة مايتعلق بالتمويل والإقراض.

أنا شخصيا مطلع على نشاطات ومبادرات البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة عن كثب، وأتمنى أن يستمر بهذه الطريقة ويكون له مردود على الإقتصاد الوطني .

■ شكرا لكم علي رحابة صدركم وإعطائنا شرف اللقاء بكم، ودمتم في خدمة ليبيا والليبيين.

ويكونوا داخل أطر اقتصادية منتجة تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني وتقلل من أعباء الدولة التي يؤدي الوضع الراهن فيها إلى تكدس الموظفين بالقطاع العام مما يؤثر سلبا على الإقتصاد ويضر بهم شخصيا نتيجة لتدني مستوى المنافسة وضعف البيئة المؤسسية.

وعن الدعم المأمول من المجلس الرئاسي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، فإنه يجدر بالذكر أن الملحق الخاص بالشباب والدعم في الاتفاق السياسي الذي اتفق عليه الليبيون في الفترة الماضية والأطر الأساسية المكونة للمجلس الرئاسي يتكلم بوضوح عن المشاريع الصغرى والمتوسطة ودعم الشباب والنساء في حاضنات أعمال مخصصة لهم. بناء عليه فإن المجلس الرئاسي

لقاءات صحفية : من خلال حضور العديد من صانعي القرار والخبراء والمختصين لورشة عمل إستراتيجيات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة كان لنا العديد من اللقاءات مع نخبة منهم.

السيد الدكتور محمد الهاشمي الحراري وزير الحكم المحلي السابق

التعاون بين وزارة الاقتصاد ووزارة الحكم المحلي لاغنى عنه لفتح حاضنات أعمال بالمجالس البلدية وفقا لقانون 59



الحضور على أعلى مستوى، ومحاور ورشة العمل تناقش جوانب مهمة لم يسبق التطرق لها وتعد من العوامل المؤثرة في المشاريع الصغرى والمتوسطة.

استهل الدكتور الحراري حديثه مؤكداً على أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في إقتصاديات دول العالم عامة، والإقتصاد الليبي خاصة بتحويله من إقتصاد إشتراكي قائم على كل شيء في يد القطاع العام الي إقتصاد متنوع يشجع القطاع الخاص والمشاريع والمبادرات الخاصة، ليقفل من نسبة البطالة في المجتمع ، وقد شدد الدكتور الحراري على أهمية إقامة مثل هذه الورش الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعيق قيامها وانتشارها علي كل المدن الليبية.

كما أفاد أن التعاون بين وزارة الإقتصاد ووزارة الحكم المحلي لاغنى عنه في وضعنا الحالي، وذلك بفتح حاضنات أعمال بالمجالس البلدية وفقا لقانون 59 من أجل نشر ثقافة الريادة والإبداع على أوسع نطاق وإطلاق مشروعات صغرى ومتوسطة بالمناطق وتقديم الدعم الفني والإستشاري لها .

وأختتم الدكتور الحراري حديثه بالثناء على تنظيم هذا الحدث من قبل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث كان

الدكتور عبدالروؤف علي البيصاص مدير عام الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق



جاري الإعداد لتوقيع إتفاقية شراكة بين الهيئة والبرنامج الوطني لتقديم خدمات لأصحاب المشاريع في بيوتهم ومقرات عملهم عبر بوابة ليبيا الإلكترونية

أوضح لصحيفة بوابة المشروعات أن الهيئة العامة للمعلومات على تواصل مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة منذ فترة وقد تم عقد لقاء بين الهيئة والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة لتعزيز سبل التعاون، وتم وضع بنود لإتفاقية شراكة تهدف إلى تبادل المعلومات وبعض مؤشرات السوق الليبي وكذلك تم التنسيق للاستفادة من مشروع بوابة ليبيا الإلكترونية الذي أطلقته الهيئة مؤخرا لتقديم خدمات متنوعة لأصحاب المشاريع في بيوتهم ومقرات عملهم من خلالها

وفي الختام عبر عن شكره وإمتنانه على الجهود القيمة متمنيا التقدم و الإزدهار لليبيا بسواعد شبابها

على المشاريع الصغرى والمتوسطة بينما نحن للأسف دولة إستهلاكية تستورد ما تحتاجه من الخارج لعدم وجود مثل هذه المشاريع لتغطية ولو على الأقل الإحتياجات البسيطة للسوق الليبي، فشركة النسيج للصناعات الغذائية مثلا قادرة علي تغطية السوق الليبي وبنفس الأسعار تقريبا مهما حدث من أزمات عالمية، وهي نموذج جيد للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وأوصى الدكتور البيصاص بالتركيز على الفكرة في المشاريع التي لا تحتاج لرأس مال كبير بقدر إحتياجها لإنتشار الفكرة مثل مشاريع حاضنة تقنية المعلومات بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث يوجد لدينا كوادر وأعدة وشباب يستطيع أن يوظف إبداعاته ويجسد أفكاره إذا تحصل على الفرصة ورأس المال الذي يساعده للإنخراط في مثل هذه المشاريع كما

من خلال المتابعة للكلمات والمداخلات الإفتتاحية بورشة العمل أكد الدكتور البيصاص على أهمية كلمة السيد المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتي أوضح فيها ضرورة تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة، وكيفية متابعتها لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ففي ظل الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الدولة الليبية يفترض ألا تقتصر هذه المشاريع على مصادر تمويل من الدولة، مثل إمكانية تمويل بعض المشاريع للأسر المحتاجة عن طريق صندوق الزكاة لكي تعتمد على نفسها بدل أن تعطى إليها الأموال ويكون لها مشاريع خاصة بها أو بإنشاء صندوق تكافلي وذلك حسب المقترحات المقدمة في ورشة العمل كما يرى الدكتور البيصاص أن وضع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا لا يقارن بدول الجوار مثل تونس التي نجد أن معظم انتاجها يعتمد

السيد ناصر الكريو عضو المجلس البلدي طرابلس المركز:

المشروعات الصغرى والمتوسطة توفر حلا لكثير من مشاكل الليبيين الحالية مثل تردى الوضع الإقتصادي والفلاء والبطالة



من وجهة نظره يرى السيد ناصر الكريو عضو المجلس البلدي طرابلس المركز أن المشروعات الصغرى والمتوسطة توفر حلا لكثير من مشاكل الليبيين الحالية مثل تردى الوضع الإقتصادي والفلاء والبطالة. ويعد تقنين ودعم هذه المشاريع وتفعيل دور البلديات هو الخطوة الأولى، كما فعلت العديد من دول العالم التي نجدها اليوم تعتمد اعتمادا شبه كلي على هذه المشاريع في نمو إقتصادها. وفيما يتعلق بالورشة عبر الكريو عن إعجابه بالتنظيم وهو ليس بغريب على البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وله سابق خبرة في هذا المجال و القدرة على تجميع العناصر الأساسية للتمويل من مؤسسات تمويلية ورجال الأعمال وصناع القرار ونتوقع أن تكون النتائج جيدة وعلى قدر التوقعات بإذن الله.

الدكتور أحمد الصاوي الشريف - منسق عام التجمع الليبي للتنمية المكانية:

المشاريع الصغرى والمتوسطة منتشرة حاليا في كل مناطق ليبيا ولكن دون أي تأثير يذكر على الإقتصاد الوطني لغياب الدعم المالي والرعاية والمتابعة

أشار الدكتور الصاوي أن عنوان الورشة يحدد ملامح إنطلاقة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الفترة المقبلة لو تظاهرت كافة الجهود الوطنية لذلك، وقد أشاد بكلمة السيد أحمد معيتيق عضو المجلس الرئاسي والتي أكد فيها أن المشاريع يجب أن تكون ذاتية ولا تعتمد على الدولة، لأن المشروع يهم الفرد والمنطقة وكل ما يحتاجه من الدولة أن تمهد طريقه للإنطلاق. فالمشاريع الصغرى والمتوسطة منتشرة حاليا في كل مناطق ليبيا ولكن دون أي تأثير يذكر على الإقتصاد الوطني، لغياب الدعم المالي والرعاية والمتابعة.

يذكر أن التجمع الليبي للتنمية المكانية هو عبارة عن مجموعة من بيوت الخبرة مهتمة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة التي تعد ذراعا رئيسة للتنمية المكانية، وقد قام بتنظيم عدة أنشطة في السابق بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ووزارة الإقتصاد ووزارة الحكم المحلي والبلديات.



الدكتور عادل جمعة ضياف الأستاذ بجامعة طرابلس ورئيس قسم البحوث والاستشارات بكلية العلوم:

أتمنى تفعيل الإتفاقية الموقعة بين البرنامج الوطني وبين جامعة طرابلس لتأسيس حاضنة أعمال تتبع البرنامج بالجامعة



عبر الدكتور ضياف عن بالغ تقديره للتنظيم الجيد لورشة العمل والحضور المميز لمؤسسات الدولة وصناع القرار في هذا المجال، وأفاد بأن الورقات المقدمة في ورشة العمل جيدة وتحتوي على مادة علمية قيمة على غرار ورقة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي ألقاها الدكتور عبدالناصر ابو زقية.

وقد تمنى تفعيل الإتفاقية الموقعة بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وبين جامعة طرابلس لتأسيس حاضنة أعمال تتبع البرنامج بالجامعة والتي ستساهم في بلورة أفكار الشباب بالجامعة والخريجين الجدد وتحويلها لمشاريع على أرض الواقع.

وأكد الدكتور ضياف على ضرورة تنظيم المزيد من ورش العمل الهادفة الي دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة خصوصا داخل جامعة طرابلس.

إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال

تقوم إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال بالبرنامج بتقديم خدمات الدعم الفني عن طريق هياكل الدعم والمساندة و المتمثلة في عدد من مراكز الأعمال والحاضنات التخصصية والعامة، والمنتشرة في كل ربوع ليبيا.

أولا : حاضنة الأعمال العامة والتخصصية بالبرنامج



- ❖ حاضنة أعمال تقنية المعلومات والاتصالات
- ❖ حاضنة أعمال التقنيات الزراعية والحيوية
- ❖ حاضنة أعمال جامعة بنغازي

و تعتبر حاضنة الأعمال أحد الأذرع الفنية التي تختص بالإهتمام بأفكار المشاريع ذات الطابع الإبداعي حسب نوع ونشاط إختصاصها. وذلك بالرعاية الفنية المتكاملة (تسويقية، مالية وفنية) والتي تحتاجها في مراحلها الأولى وتقدم الحاضنة خدمات مجانية متمثلة في خدمات لوجستية والتأهيل والتدريب المتخصص والإستشارات اللازمة طوال فترة الإحتضان وكذلك الربط والتشبيك مع الجهات البحثية والجهات الإستثمارية والتمويلية . وتستمر خدمات الحاضنة بالرعاية للمشاريع المحتضنة لفترة تمتد من سنة الى سنتين ونصف حتى يتم ضمان إكمال المشروع ودخوله الى السوق من خلال المراحل التالية:

- ❖ مرحلة ما قبل الإحتضان : 6 أشهر كحد أقصى
- ❖ مرحلة الإحتضان : 18 أشهر كحد أقصى
- ❖ مرحلة التخرج : 6 أشهر كحد أقصى

أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنة

- 1 تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات ريادية إبداعية حديثة أو إيجاد أفكار حلول لمشاريع قائمة.
- 2 مساعدة أصحاب الإبتكارات والإختراعات في تحويل أفكارهم إلى مشاريع تقدم منتجات أو نماذج أو خدمات قابلة للتسويق.
- 3 توفير الدعم اللوجستي والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة للمحتضنين.

ثانيا : مراكز الأعمال للمشروعات الصغرى والمتوسطة

- دراسة السوق
- الدراسة المالية
- الدراسة الفنية

- 11 إحالة الدراسات إلى إدارة متابعة التمويل والدعم الفني للحصول على تمويل مناسب من الجهات التمويلية .
- 12 متابعة عملية التنفيذ والتشغيل إلى حين نجاحه وإسترداد رأس المال وتسديد كل الأقساط المالية.

ومن خلال دراسة الجدوى الحصول على المؤشرات التالية :

- حجم الطلب وحصة المشروع الظاهرية من السوق Market Share
- فترة إسترداد قيمة المشروع Pay Back Period.
- تقدير التكاليف السنوية للمشروع.
- إعداد قائمة بالأرباح والخسائر .
- التدفقات النقدية للمشروع CASH FLOW
- معدل العائد الداخلي IRR
- صافي القيمة الحالية للمشروع NPV
- نقطة التعادل للمشروع BREAK EVEN POINT
- أي بيانات أخرى تطلبها الجهة التمويلية.

ثانيا حزمة الخدمات التدريبية :

- دورة الريادة والإبداع و توليد الأفكار: وتتمحور في مجال إختيار أفكار المشاريع ومعرفة الفرص المتاحة بالسوق الليبي.
- دورة دراسة الجدوى والقوانين والتشريعات : لمعرفة متطلبات دراسة الجدوى و اللوائح والتشريعات الخاصة بمجال المشروعات الصغرى والمتوسطة .
- دورة في مجال إدارة المشاريع : لإكتساب مهارة إدارة المشروع وتشغيله بالصورة الصحيحة.

الغرض من مركز الأعمال هو تعزيز روح المبادرة لدى الرياديين من مختلف شرائح المجتمع وبالأخص الشباب والخريجين الجدد لإقامة مشاريع خاصة والاعتماد على الذات من خلال التركيز على الدعم الفني الذي يقدم من خلال مراكز الأعمال التابعة للبرنامج وهي:

- مركز أعمال طرابلس
- مركز أعمال بنغازي
- مركز أعمال سبها
- مركز أعمال مصراته
- مركز أعمال المرأة
- مركز أعمال ذوي الإحتياجات الخاصة

وتقوم هذه المراكز بتقديم مجموعة من الخدمات متمثلة في :

أولا : حزمة الخدمات الإستشارية

تبدأ من إستقبال صاحب الفكرة بمركز الأعمال وإنهاء بحصوله على المساعدة الفنية المطلوبة من خلال زيارات متكررة للمركز و تتلخص هذه الخدمات حسب التسلسل التالي

- 1 مقابلة شخصية و مناقشة الفكرة المطروحة .
- 2 محاولة معرفة خبرة وإهتمامات صاحب الفكرة .
- 3 تقييم المساهمات العينية و المالية و الخبرة الفنية التي سيقدمها صاحب الفكرة .
- 4 الرد على كل تساؤلات التي يطرحها صاحب الفكرة من إجراءات قانونية أو تسويقية .
- 5 بلورة فكرة المشروع بعد منحه الدورة الأولى ليصبح مشروع يمكن تنفيذه ويمكن أن يكون مجدي إقتصاديا وذو قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.
- 6 تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع.
- 7 الزيارات الميدانية لمشاريع مشابهة ومؤسسات ذات علاقة بنوع نشاط المشروع.
- 8 إعداد دراسة أولية للجدوى الإقتصادية بالتعاون مع صاحب فكرة المشروع بعد منحه الدورة الثانية .
- 9 تجميع كل بيانات السوق المطلوبة بالتعاون مع صاحب المشروع.
- 10 إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية مكونة من ثلاث دراسات متكاملة:

خدمات وأنشطة مساندة تقدمها الإدارة

تقوم مراكز وحاضنات الأعمال بتقديم محاضرات ترويجية في الجامعات والكليات التقنية والمعاهد العليا والمتوسطة لنشر ثقافة الريادة والإبداع والإعتماد على الذات وأيضا من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل التي ينظمها البرنامج بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.

وفد من البرنامج الوطني في القمة العالمية لريادة الأعمال



وتعتبر هذه الدورة من أهم فعاليات هذا التجمع الدولي المعني بزيادة الأعمال والذي سبق إستضافته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات تركيا والإمارات وماليزيا والمغرب وكينيا. وكان الإختيار لجامعة " ستانفورد " العالمية، التي تقع في قلب وادي السيليكون وتحديدًا في الجزء الجنوبي من سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية موطن وتجمع لأشهر وأكبر شركات تقنية المعلومات العالمية والشركات الناشئة. يذكر أن هذه القمة تعد فرصة لدعم رياديين الأعمال والمبتكرين والرياديين في تقنية المعلومات والإقتصاد، كما تمثل فرصة ومنصة تربط أصحاب الشركات الناشئة بالشركات الكبرى، فضلاً عن كونها مكانا للتشبيك بين الشركات الناشئة والمستثمرين من كافة أرجاء العالم.



شارك البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في القمة العالمية لريادة الأعمال في دورتها السابعة، والتي أفتتحها الرئيس الأميركي باراك أوباما في يوم 2016/6/22 واستمرت إلى يوم 24 من الشهر نفسه بمشاركة عالمية واسعة من شركات مرموقة وناشئة. كما شارك فيها نحو 700 من رياديين الأعمال وأصحاب الابتكارات وخبراء ومستثمرين قدموا من أكثر من 150 دولة حول العالم.

التعاون الدولي

اجتماعات بتونس بين البرنامج الوطني و وكالة (إكسبرتييز فرانس) لتفعيل برنامج الدعم المقدم من الإتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية

كذلك رواد الأعمال ، كما سيخصص جزء من المساعدات للمساهمة في حل المشاكل والصعوبات المتعلقة بالحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. المسؤولين في الاجتماع ناقشوا أيضا فكرة إنشاء مصرف خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وقد أبدى مسؤولي الإتحاد الأوروبي ترحيبهم بالفكرة ووعدوا بمناقشة الأمر مع بنك المشروعات الصغرى والمتوسطة الفرنسي والبنك الإفريقي للتنمية ADB والبنك الإسلامي للتنمية. السيد المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الدكتور عبد الناصر ابوزقية قدم بدوره عدد من المبادرات المتعلقة بالنهوض بالمرأة ودعم قطاع ريادة الأعمال وفئات ذوي الإحتياجات الخاصة وقد لاقت ترحيبا أيضا من قبل الطرف الأوروبي، ومن المرتقب أن تعقد جولة جديدة من الاجتماعات بمدينة تونس ، تمهد للبدء الفعلي في برنامج الدورات التدريبية التي يتوقع أن ينظم جزء منها في تونس.

عقد في مدينة تونس يوم الخميس الموافق 14/5/2016 إجتماع بين مسؤولي عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ووكالة إكسبرتييز فرانس Expertise France تم فيه مناقشة إمكانية تفعيل مشروع برنامج مساعدات لليبيا، مقدم من قبل الإتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية. برنامج المساعدات يتمثل في تنفيذ مشروع تمتد فترته على مدى 4 سنوات وبقيمة تبلغ 7 مليون يورو تقدم من قبل الإتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية وذلك لمساعدة ليبيا إقتصاديا للتوجه نحو تنويع موارد الدخل وتقليل الإعتماد على النفط والغاز. هذا وسيخصص جزء من ميزانية المشروع فور تفعيله للمساعدة في دعم القطاع الخاص والعام عن طريق بناء القدرات في مؤسسات حكومية سيكون من بينها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، حيث من المتوقع أن يشمل البرنامج على دورات تدريبية للمستشارين والمدرّبين وقد يمتد التدريب ليشمل

البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

المقر الرئيسي : طريق قرقارش، حي الاندلس طرابلس ليبيا

الموقع الإلكتروني : www.sme.ly

www.facebook.com/SMElibyal

البريد الإلكتروني : media@SME.ly

الهاتف : +218924880888 - +218214782658 Tel.:

رئيس التحرير : د. عبدالناصر ابوزقية

مدير التحرير : عز الدين عكريش

أعضاء التحرير :

حاتم بن فايد

عبد اللطيف الجدي

موسي الطويل

محمد السبعي